PNGO
شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

ورقة حقائق حول

# تداعيات قيود التسجيل الجديدة للمنظمات غير الحكومية الدولية وآثارها على المنظمات المحلية في فلسطين

## "التأثيرات المتوقعة والسيناريوهات المحتملة"

2026

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

## ورقة حقائق حول:

# تداعيات قيود التسجيل الجديدة للمنظمات غير الحكومية الدولية وآثارها على المنظمات المحلية في فلسطين

"التأثيرات المتوقعة والسيناريوهات المحتملة"


**بدعم من**

**مؤسسة كريستيان إيد Christian Aid**



الآراء والمعلومات ووجهات النظر الواردة في هذا المنشور هي فقط آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر أو سياسات أو مواقف منظمة كريستيان إيد أو أي جهة منتسبة إليها. ولا يفهم من ذلك أي مصادقة من قبل كريستيان إيد (أو أي جهة منتسبة). وإلى أقصى حد يسمح به القانون، لا تتحمل منظمة كريستيان إيد (أو أي جهة منتسبة) أي مسؤولية قانونية أو التزامات ناجمة عن استخدام أو الاعتماد على محتويات هذا المنشور.



**أبريل 2026**

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هي تجمع ديمقراطي مدني مستقل، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، تضم الشبكة في عضويتها حوالي 147 منظمة أهلية في فلسطين منها 71 منظمة في قطاع غزة، وتعمل الشبكة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والتنموية المختلفة، أنشئت الشبكة بهدف تعزيز التعاون والتشاور والتنسيق والتشبيك بين مختلف منظمات المجتمع المدني وحلقة وصل وإطار مرجعي للتنسيق بين المنظمات الأهلية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية

تتقدم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالشكر الجزيل للاستشاري د. منصور أبو كريم وشركة توبس للاستشارات والخدمات على الجهد المبذول في إعداد ورقة الحقائق هذه، كما تتقدم الشبكة بالشكر لكل المنظمات الأهلية التي ساهمت في إثراء هذه الورقة، آملين أن تكون خطوة على طريق تعزيز صمود شعبنا وبناء مستقبل أفضل.

جميع الحقوق محفوظة © لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية [2026].

لا يُسمح بإعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في أي نظام استرجاع، أو توزيعه، أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة كانت، بما في ذلك النسخ الورقي، أو التسجيل، أو أي وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أخرى، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر والمؤلف (المؤلفين).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. 2026. تداعيات قيود التسجيل الجديدة للمنظمات غير الحكومية الدولية وآثارها على المنظمات المحلية في فلسطين - التأثيرات المتوقعة والسيناريوهات المحتملة.

إنّ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية قد بذلت جهودا في التحقّق من المعلومات الواردة في هذا الدليل، ولا تتحمّل الشبكة أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف هذه الدراسة بعد نشرها.

# المحتويات


ملخص تنفيذي:..... 1

المقدمة..... 2

أولًا: قرار إسرائيل سحب ترخيص المنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية..... 3

ثانيًا: سياق عمل المنظمات الدولية في قطاع غزة والموقف الدولي من القرار الإسرائيلي..... 4

ثالثا: التأثيرات المحتملة على المنظمات المحلية الفلسطينية..... 8

1. تداعيات تمويلية..... 8
2. تعطيل الاستجابة الإنسانية..... 9
3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية..... 9
4. اختلال التوازن في منظومة العمل الإنساني..... 10
5. تراجع الثقة المجتمعية..... 10

رابعًا: التأثيرات على المجتمعات المحلية الفلسطينية..... 10

خامسًا تحليل المخاطر والسيناريوهات..... 11

سادسا: التوصيات وخطة العمل..... 12

أولاً: التوصيات..... 12

ثانيًا: الإجراءات قصيرة وطويلة المدى لتعزيز الصمود والاستدامة..... 13

الخلاصة..... 14

# تداعيات قيود التسجيل الجديدة للمنظمات غير الحكومية الدولية وآثارها على المنظمات المحلية في فلسطين
## التأثيرات المتوقعة والسيناريوهات المحتملة


## ملخص تنفيذي:

تبحث هذه الورقة في أثر القيود المفروضة على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع تركيز خاص على انعكاساتها على المنظمات غير الحكومية الوطنية الفلسطينية(NNGOs) ومنظومة الاستجابة الإنسانية المحلية. وتحلل الورقة تأثير عدم اليقين التشغيلي، والقيود على الوصول الإنساني، واضطرابات الشراكات الدولية على استدامة المنظمات الفلسطينية وقدراتها المؤسسية، إضافة إلى آثارها على تقديم الخدمات، وجهود التوطين، وصمود المجتمعات.

وتؤكد الورقة أن المنظمات الفلسطينية تؤدي دورًا محوريًا في تقديم الخدمات الإنسانية، لكنها تعمل ضمن شراكات مترابطة مع المنظمات الدولية تشمل التمويل والدعم التقني والمشتريات والتنسيق. وبالتالي فإن أي اضطرابات تطال المنظمات الدولية قد تنعكس بشكل غير مباشر على المنظمات الفلسطينية والمجتمعات المستفيدة.

وتعتمد الدراسة على منهج وصفي–تحليلي، وتخلص إلى أن تعزيز الشراكات بين الفاعلين الدوليين والمحليين وتمكين المؤسسات المحلية يُعدان عنصرين أساسيين لتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية.

**Executive Summary:**

This paper examines the impact of restrictions imposed on the work of international non-governmental organizations (INGOs) in the occupied Palestinian territory, with particular focus on their implications for Palestinian national NGOs (NNGOs) and the local humanitarian response system. It analyzes how operational uncertainty, restrictions on humanitarian access, and disruptions to international partnerships affect the sustainability, institutional capacity, and response capabilities of Palestinian organizations, as well as their implications for service delivery, localization efforts, community resilience, and the broader humanitarian ecosystem.

The paper highlights that Palestinian organizations play a central role in humanitarian service delivery, while operating within interconnected partnerships with international actors that include funding, technical support, procurement, coordination, and implementation mechanisms. As such, disruptions affecting INGOs may also have significant indirect consequences for Palestinian organizations and the communities they serve.

The study adopts a descriptive-analytical approach and concludes that strengthening partnerships between international and local actors and empowering local institutions are essential to improving the effectiveness of humanitarian response.

## المقدمة

تُعدّ المنظمات غير الحكومية الوطنية الفلسطينية (NGOs) منذ وقت طويل في طليعة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OPT)، ولا سيما في قطاع غزة. وعلى مدى سنوات من الطوارئ المتكررة وظروف الأزمة الممتدة، طورت هذه المنظمات شبكات تشغيلية واسعة، وثقة مجتمعية عميقة، وقدرات تنفيذية كبيرة عبر قطاعات رئيسية تشمل الصحة، والأمن الغذائي، والحماية، والمأوى، والتعليم، والدعم النفسي والاجتماعي، والإغاثة الطارئة.

وفي الوقت نفسه، تتميز منظومة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بكونها مترابطة ومرتكزة محليًا. إذ تُعد المنظمات الفلسطينية فاعلاً محوريًا في التنفيذ والتواصل المجتمعي، مع عملها أيضًا ضمن شراكات منظمة مع المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs)، ووكالات الأمم المتحدة، وآليات التنسيق المدعومة من المانحين، والتي توفر التمويل، وقنوات المشتريات، والدعم التقني، ومنصات المناصرة، والتسهيل التشغيلي الأوسع.

وقد أثارت الإجراءات الإدارية والإجراءات المتعلقة بالتسجيل التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية الدولية مؤخرًا مخاوف أوسع بشأن آثارها غير المباشرة على المنظمات الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تستهدف بشكل أساسي الفاعلين الدوليين، إلا أن آثارها قد تمتد إلى المنظمات الوطنية من خلال تعطّل تدفقات التمويل، وأنظمة التنسيق، وترتيبات الموظفين، وسلاسل التوريد، واستمرارية البرامج، وإمكانية الوصول الإنساني.

وتبحث هذه الورقة في الآثار المحتملة لهذه التطورات على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والمجتمعات التي تخدمها، مع التركيز بشكل خاص على الاستدامة التشغيلية، وقدرة الاستجابة الإنسانية، والمرونة طويلة الأمد ضمن المنظومة الإنسانية المحلية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل إشكالية هذه الورقة في: **إلى أي مدى يؤثر إعادة تشكيل أو تراجع الحضور الدولي في الأراضي الفلسطينية على فعالية العمل الإنساني وقدرة المنظومة الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة؟** ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها: ما أثر تراجع أو إعادة تشكيل الحضور الدولي على كفاءة وفعالية التدخلات الإنسانية في غزة؟ وكيف يؤثر ذلك على قدرة المنظومة الإنسانية على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان؟ وما أبرز التحديات المتوقعة على الفئات الأكثر هشاشة نتيجة هذا التحول؟

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم العلاقة بين السياق الإنساني والسياسي وأداء الفاعلين، كما تعتمد على المنهج التشاركي باعتباره إطاراً يتيح فهم التفاعل بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني. ولتعزيز عمق التحليل، يتم توظيف أداة المقابلات شبه الموجهة مع عدد من الفاعلين في المنظمات الدولية والمحلية، بهدف جمع بيانات نوعية تعكس واقع التدخلات الإنسانية وتحدياتها على الأرض.

## أولًا: قرار إسرائيل سحب ترخيص المنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية

تقدّمت السلطات الإسرائيلية، في مارس/آذار 2025، بدليل جديد لتسجيل المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، يفرض عليها متطلبات صارمة تتعلق بالتسجيل ورفعها للتقارير الدورية. تنص أحكام الدليل الجديد على إلزام جميع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة المنظومة الإسرائيلية - بما في ذلك الضفة الغربية وشرق القدس وقطاع غزة - بالتسجيل لدى "وزارة العدل" الإسرائيلية. وتتولى "وزارة شؤون الشتات" الإشراف على هذه العملية، والتي أنشأت بدورها لجنة وزارية مشتركة تضم مسؤولين من عدة وكالات استخباراتية وأمنية إسرائيلية. ووفقًا لبيان صادر مؤخرًا عن "وزارة شؤون الشتات" الإسرائيلية، فإن نحو 170 منظمة دولية مسجلة حاليًا في إسرائيل[1] وفي 30 ديسمبر 2025، تلقت 37 منها -عاملة في الأراضي الفلسطينية- إشعارًا رسميًا بأن تسجيلاتها ستنتهي في 31 ديسمبر 2025. وسوف يُطلب بعدها من المنظمات غير الحكومية الدولية وقف عملياتها في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية[2].

وكانت إسرائيل منذ بداية الحرب قد أغلقت رابط تسجيل المنظمات الدولية لدي السلطات المختصة، وبذلك منعت العديد من المنظمات الدولية العاملة في القطاع الإنساني من تسجيل بياناتها لدى هذه السلطات مما أعاق عمل العديد منها، حال دون تقديمها العديد من الخدمات للجمهور الفلسطيني، الأمر الذي تسبب في زيادة المعاناة الإنسانية الناتجة عن الحرب.

تشير تقارير الأمم المتحدة وشبكات المنظمات إلى تحول نوعي في القيود الإسرائيلية على عمل المنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة، من إجراءات أمنية متفرقة إلى نظام تسجيل مُقيِّد شامل، فرض نظام تسجيل جديد يشترط:

- تقديم بيانات حساسة عن الموظفين الفلسطينيين.[3]
- الامتثال لشروط سياسية/أمنية غير محددة بوضوح[4].
- إخطار ما لا يقل عن 37 منظمة دولية بانتهاء تسجيلها مع مهلة 60 يومًا لوقف العمليات[5].

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أصدرت قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي (2016) وهو تشريع موسع يمنح السلطات أدوات قانونية وأمنية واسعة النطاق لتعريف، ملاحقة، ومعاقبة من تعتبرهم "إرهابيين" أو منظمات إرهابية، ويوفر غطاءً قانونياً واسعاً لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الفلسطينيين، والجمعيات، ومنشورات التواصل الاجتماعي، مع توسيع نطاق العقوبات لتشمل الإعدام في حالات، ويحتوي القانون الموسّع على مئات البنود والأحكام التي أتت في أكثر من 100 صفحة، والتي توفّر أدوات جديدة للسلطات الإسرائيليّة، إلى جانب تكريس قسم من قوانين الطوارئ الوحشيّة السارية منذ عهد الانتداب البريطانيّ والتعليمات المؤقتة الصادرة، تهدف إلى قمع نضال فلسطيني الداخل وملاحقة نشاطاتهم المساندة للفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة[6].

---

[1] دليل تسجيل المنظمات غير الحكومية: سلاح البيروقراطية الاستعمارية للقضاء على الوجود الدولي في فلسطين، المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة، بديل، 25 مارس 2025، متاح https://goo.su/kmH9

[2] 53 International NGOs warn Israel's recent registration measures will impede critical humanitarian action, Islamic Relief, 2 January 2026, https://goo.su/BkzClK

[3] المرجع السابق

[4] UN agencies and NGOs warn that without immediate action most international NGO partners could be de-registered by Israel in coming weeks, OTHA, 06 Aug 2025, at https://goo.su/H5H9C6P

[5] Humanitarian organisations petition Israeli High Court as closure deadline approaches, Humanity Inclusion, 24th February2026, at https://goo.su/GKmFkN

[6] قانون مكافحة الإرهاب، مركز عدالة، 2016، متاح: https://www.adalah.org/ar/law/view/605

ويهدف القرار الإسرائيلي لإعادة هندسة الواقع الإنساني في قطاع غزة، والتضييق على عمل المنظمات الدولية وجعلها تعمل في إطار المنظور الأمني الإسرائيلي، بحيث تخدم برامج وآليات عمل هذه المنظمات المصالح الأمنية الإسرائيلية أو تتوافق معها. كما يسعى القرار إلى زيادة التحديات التي تعاني منها المنظمات الدولية والمحلية الفلسطينية، واستمرار حالة عدم الاستقرار التي تدفع لزيادة أعداد الهجرة الطوعية في صفوف الفلسطينيين[7]. لقد عملت إسرائيل على تقويض الجهاز الصحي والتعليمي وتدمير النشاط الزراعي والتجاري في غزة مما دفع المواطن للاعتماد على المساعدات من المنظمات الدولية والمحلية لتلبية احتياجاته الأساسية[8]. وهي سياسة تهدف إلى تقويض الوجود الفلسطيني من خلال ضرب آليات وعوامل صموده، عبر إعادة هندسة حيز العمل الإنساني والأهلي في غزة وربطه بالرؤية والسياسة الإسرائيلية[9]، كما يهدف إلى السيطرة على إخراج الوجود الدولي من غزة كشاهد على الإبادة مما يؤثر على السردية الفلسطينية والتقارير حول الواقع الإنساني والأمني في غزة[10].

تعمل العديد من المنظمات الفلسطينية من خلال نماذج شراكة تجمع بين القدرة التنفيذية المحلية والدعم الدولي في مجالات التمويل، والمشتريات، والتعاون التقني. وبالتالي، فإن أي اضطرابات تطال الشركاء الدوليين قد تؤدي إلى تأخيرات أو حالة من عدم اليقين في تمويل البرامج، واستمرارية العقود، وسلاسل التوريد، والتخطيط التشغيلي. وقد تضع هذه الاضطرابات ضغوطًا إضافية على المنظمات الفلسطينية التي تعمل بالفعل في ظل قيود إنسانية واقتصادية شديدة، مما قد يؤثر على استبقاء الكوادر، واستمرارية البرامج، والاستدامة المؤسسية، والقدرة على توسيع أنشطة الاستجابة الطارئة [11].

## ثانيًا: سياق عمل المنظمات الدولية في قطاع غزة والموقف الدولي من القرار الإسرائيلي

يُعد قطاع غزة من أكثر البيئات الإنسانية تعقيدًا في العالم، حيث يعتمد التعامل مع الوضع الإنساني المنهار فيه بشكل كبير على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)، ووكالات الأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء المحليين من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

وتشكّل هذه الجهات مجتمعة جوهر الاستجابة الإنسانية في القطاع، من خلال تقديم خدمات الإغاثة، والدعم الصحي، والمساعدات الغذائية، وبرامج الحماية، في ظل محدودية قدرات المؤسسات المحلية والقيود المفروضة على الموارد والإمكانات[12].

تشير تقارير United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) إلى أن قطاع غزة يعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية في ظل تدمير واسع للبنية التحتية ونقص حاد في الغذاء والمياه والرعاية الصحية. وتؤكد هذه التقارير أن المنظمات الدولية تمثل العمود الفقري في توفير الإغاثة الطارئة، بما يشمل الغذاء والمأوى والخدمات الطبية[13]. كما يوضح برنامج الغذاء العالمي World Food Programme[14] أن

7 مقابلة: حسين مرتجي، المدير التنفيذي لمجموعة غزة للثقافة والتنمية، غزة فلسطين (9- أبريل 2026).
8 مقابلة: باسم أبو جراي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة فلسطين (19 أبريل 2026).
9 مقابلة: سعد زيادة، المدير التنفيذي لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي، غزة فلسطين (14 أبريل 2026).
10 مقابلة: د. بسام زقوت، المدير التنفيذي لجمعية الإغاثة الطبية في غزة، غزة فلسطين، (15 أبريل 2026).
11 أمان يناقش قيود الاحتلال الإسرائيلي على المؤسسات الدولية وأثرها في تقليص الفضاء المدني في قطاع غزة، ائتلاف أمان، 22 ديسمبر 2025، متاح https://goo.su/gR7UN
12 مقابلة: إياد الكرنز، مدير جمعية نجوم الأمل لتأهيل المعاقين، غزة فلسطين، (8 أبريل 2026).
13 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2026). Humanitarian Situation Update #357 – Gaza Strip.
14 WFP runs out of food stocks in Gaza, https://goo.su/HLNfz

مئات الآلاف من السكان في غزة يواجهون مستويات كارثية من الجوع، وأن استمرار عمليات الإغاثة يعتمد بشكل أساسي على تدخل المنظمات الدولية لضمان تدفق المساعدات الغذائية ومنع المجاعة.

تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن قطاع غزة يواجه أزمة إنسانية غير مسبوقة قد تحدث إذ استمرت هذه الإجراءات، حيث يعتمد ملايين السكان على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة، في ظل قيود شديدة تعيق وصول الإغاثة (OCHA, 2026). كما تشير تقارير UNICEF إلى أن الأطفال يعانون من آثار نفسية وصحية خطيرة نتيجة انهيار الخدمات الأساسية (UNICEF, 2025). وفي هذا السياق، تلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً في توفير الغذاء والرعاية الصحية وضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة، خاصة مع استمرار تدهور النظام الصحي ونقص الموارد (WHO, 2025).

ويضمن القانون الدولي الإنساني حماية المنظمات الدولية والأهلية العاملة في المجال الإنساني أثناء النزاعات المسلحة من خلال مجموعة من القواعد الملزمة. إذ تنص اتفاقيات جنيف الأربع على معاملة العاملين في الإغاثة معاملة إنسانية وعدم استهدافهم، بينما يؤكد البروتوكول الإضافي الأول على احترام وحماية العاملين في مجال الإغاثة "Relief personnel shall be respected and protected"، مع ضرورة تسهيل مهامهم. كما يفرض القانون مبدأ التمييز الذي يمنع استهداف العاملين الإنسانيين باعتبارهم مدنيين، ويُلزم بالسماح بمرور المساعدات وفق اتفاقية جنيف الرابعة. وقد عزّز مجلس الأمن الدولي هذه الحماية من خلال قراراته، مما يجعل حماية المنظمات الإنسانية التزاماً قانونياً على أطراف النزاع وليس خياراً[15]. وحذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) من أن غزة لا تزال غير آمنة للمدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة وغيرهم من العاملين الذين يقدمون خدمات إنقاذ الأرواح[16].

تعتمد جهود الاستجابة الإنسانية في غزة على مزيج من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والجهات المجتمعية المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل من خلال شراكات وآليات تنسيق مترابطة. وتظل المنظمات الفلسطينية في موقع محوري في التنفيذ الميداني والتواصل المجتمعي، بينما تقدم الجهات الدولية عادةً دعمًا تكميليًا عبر التمويل، وأنظمة المشتريات، والمساعدة التقنية، والمناصرة، وهياكل التنسيق الدولية.

تُعدّ المنظمات غير الحكومية الدولية جزءًا لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية، إذ تعمل بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتقديم مساعدات منقذة للحياة على نطاق واسع. وقد أكدت الأمم المتحدة وفريق العمل الإنساني القطري والحكومات المانحة مرارًا وتكرارًا على أن المنظمات غير الحكومية الدولية لا غنى عنها في العمليات الإنسانية والتنموية، وحثّت إسرائيل على تغيير مسارها[17]. إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والشركاء الفلسطينيين، تدعم المنظمات الدولية غير الحكومية، أكثر من نصف المساعدات الغذائية في غزة، و60% من عمليات المستشفيات الميدانية، وما يقرب من ثلاثة أرباع أنشطة الإيواء والمواد غير الغذائية، وجميع علاجات المرضى الداخليين للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، و30 في المائة من خدمات التعليم في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تمويل أكثر من نصف عمليات إزالة المخاطر المتفجرة[18].

[15] International Committee of the Red Cross (ICRC). (1949). Geneva Conventions of 12 August 1949. & United Nations Security Council. (2016). Resolution 2286 (2016).

[16] OCHA: UN warns civilians at risk as Gaza attacks, West Bank harassment continue, 20 April 2026.at https://goo.su/vQEZu

[17] 53 International NGOs warn Israel's recent registration measures will impede critical humanitarian action, Islamic Relief, 2 January 2026, https://goo.su/BkzClK

[18] Humanitarian organisations petition Israeli High Court as closure deadline approaches, Humanity Inclusion, 24th February2026, at https://goo.su/GKmFkN

كما تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية دعماً بالغ الأهمية للمنظمات الأهلية الفلسطينية التي تعتمد على الشركاء الدوليين في الإمدادات والتمويل والدعم الفني. وبدون هذا التعاون، ستتوقف عملياتها، مما سيؤدي إلى عزل المزيد من المجتمعات عن الغذاء والرعاية الطبية والمأوى وخدمات الحماية الأساسية[19]. كما أنها تلعب دورًا كبيرًا في تلبية الاحتياجات الملحة الناتجة عن تداعيات الحرب على غزة، فهي تغطي من خلال تداخلاتها الكثيرة جانبا حيويا من خدمات الإغاثة والإيواء والخدمات الطبية وخدمات الدعم النفسي، سواء عبر تدخلاتها المباشرة التي توسعت خلال أشهر الحرب، أو عبر تقديم التمويل للشراكات والمؤسسات المحلية الفلسطينية[20].

ويُوفر نظام تسجيل السلطة الفلسطينية الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية الدولية للعمل في الأراضي الفلسطينية. وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة، يتعين على الدولة المحتلة تيسير وصول الإغاثة إلى المدنيين الخاضعين لسيطرتها. إن ربط الوجود الإنساني الدولي بمطالب إدارية شاملة، إن ربط استمرار الوجود الإنساني الدولي بشروط وإجراءات إدارية موسّعة، بما في ذلك إلزام المنظمات بتقديم قوائم تفصيلية للموظفين الوطنيين، إلى جانب اعتماد مبررات غير واضحة وذات طابع مُسيّس لرفض الترخيص، من شأنه أن يهدد استمرارية تقديم الخدمات المنقذة للحياة، ويقوّض الالتزامات القانونية والأخلاقية المتعلقة بضمان حماية ورفاهية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال[21].

مع تنفيذ هذا القرار الإسرائيلي، تراجع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في قطاع غزة بشكل ملحوظ. ولم يتمكن معظم هذه المنظمات من الحصول على تسجيل رسمي، في حين لم يُسجَّل سوى عدد محدود منها، بينما يواصل بعضها الآخر العمل ضمن تصاريح مؤقتة أو تمديدات، مع بقاء أعدادها عرضة للتغير المستمر تبعًا لإجراءات التسجيل والظروف التشغيلية.

وتمثل مشاركة أسماء العاملين المحليين في هذه المنظمات الإشكالية الأكبر في سبيل الحصول على التراخيص، حيث تشترط السلطات الإسرائيلية الحصول على قوائم بأسماء العاملين في هذه المنظمات بصورة دورية، كما أنها تطلب فحص أمني لكل حالة توظيف جديدة، ما يعتبر نوع من التدخل في عمل هذا المنظمات.[22]

استنادًا إلى قوائم التوقيعات والبيانات المشتركة (53 منظمة)، يمكن تحديد عدد كبير من المنظمات المهددة أو المتأثرة. وتشمل أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني كلًّا من: Médecins Sans Frontières, Medical Aid for Palestinians، Oxfam، وNorwegian Refugee Council، وIslamic Relief، CARE، ActionAid، Danish Refugee Council ، وTerre des hommes، وHumanity & Inclusion، Médecins du Monde.[23]

وتضطلع هذه المنظمات بأدوار محورية في تقديم الاستجابة الإنسانية عبر قطاعات متعددة تشمل الصحة، والإغاثة، والحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتمكين الفئات الهشة، بما يعزز من فاعلية التدخلات الإنسانية في السياقات المتأثرة بالأزمات والنزاعات.

---

[19] UN agencies and NGOs warn that without immediate action most international NGO partners could be de-registered by Israel in coming weeks, OTHA, 06 Aug 2025,at https://goo.su/H5H9C6P

[20] مقابلة: د. بسام زقوت، المدير التنفيذي لجمعية الإغاثة الطبية في غزة، غزة فلسطين، (15 أبريل 2026)

[21] Humanitarian organisations petition Israeli High Court as closure deadline approaches, Humanity Inclusion, 24th February2026, at https://goo.su/GKmFkN

[22] المرجع السابق

[23] 53 International NGOs warn Israel's recent registration measures will impede critical humanitarian action, Islamic Relief, 2 January 2026, https://goo.su/BkzClK

## جدول يوضح أهم القطاعات التي تأثرت بالقراروتداعياته[24]

| م | القطاع | الأثر |
|---|---|---|
| 1 | **الصحة العامة، والرعاية الأولوية** | تمثل المنظمات غير الحكومية الدولية نحو 44% من أصل 80 شريكاً صحياً نشطاً في قطاع غزة، ما يجعلها مكوّناً رئيسياً في منظومة الاستجابة الصحية. وعليه، فإن إلغاء تسجيل هذه المنظمات من شأنه أن يؤدي فعلياً إلى فقدان ما يقارب نصف القدرة التشغيلية للقطاع الصحي. كما تدير هذه المنظمات نحو 60% من المستشفيات، و42% من مراكز الرعاية الصحية الأولية، الأمر الذي يبرز حجم الاعتماد عليها وخطورة أي قيود قد تؤثر على استمرارية خدماتها. |
| 2 | **الإغاثة** | في عام 2024، قدمت المنظمات غير الحكومية 221 مليون دولار أمريكي من أصل 420 مليون دولار أمريكي كمساعدات غذائية تم تقديمها في غزة.<br>من بين 195 نقطة لتوفير الوجبات المطبوخة، يعتمد 132 منها (68%) بشكل مباشر على المنظمات غير الحكومية الدولية لتوفير الموظفين أو الإمدادات أو العمليات:<br>66% في دير البلح<br>59% في مدينة غزة<br>71% في خان يونس |
| 3 | **المياه، والصرف الصحي** | تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) دورًا محوريًا في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) والوقاية من تفشي الأمراض.<br>تشكل هذه المنظمات 62% من شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، وتنفذ 42% من إجمالي خدمات WASH في غزة. وتشمل الأنشطة التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الدولية ما يلي:<br>• توفير المياه الآمنة وإنتاج المياه بشكل لامركزي<br>• تركيب مرافق الصرف الصحي الطارئة<br>• توزيع مواد النظافة<br>• جمع النفايات الصلبة الأولي<br>• الاستجابة لتفشي الإسهال المائي الحاد |
| 4 | **الحماية وحقوق الإنسان** | يؤثر تقييد عمل المنظمات الدولية على جودة التقارير الصادرة من غزة بشأن واقع حقوق الإنسان والوضع الإنساني، بما يضعف عمليات الرصد والتوثيق، ويحدّ من دقة وموثوقية المعلومات المتاحة، ويقوّض فعالية جهود المناصرة والاستجابة الدولية. |
| 5 | **التعليم** | يؤدي تقليص برامج التعليم الطارئ بنحو 30% إلى إضعاف جهود التعافي في قطاع التعليم، والحدّ من استمرارية العملية التعليمية، بما يعمّق فجوات التعلم ويزيد من مخاطر التجهيل وتراجع فرص الوصول إلى التعليم. |
| 6 | **المأوى والاستجابة الطارئة** | ستواجه أنشطة المأوى والمواد غير الغذائية خطرًا كبيرًا بالانهيار بدون المنظمات غير الحكومية الدولية. ومنذ أوائل عام 2025، قامت المنظمات غير الحكومية الدولية بما يلي:<br>تم تنفيذ 74% من جميع أنشطة الإيواء والمواد غير الغذائية<br>تم تسليم 83% من مواد NFI<br>معظم إمدادات المأوى والمواد غير الغذائية الموجودة حاليًا في خط الإنتاج مملوكة لمنظمات دولية، بما في ذلك:<br>600 ألف قطعة من مستلزمات المأوى<br>3.2 مليون من المواد غير الغذائية |
| 7 | **إزالة الألغام والعمل الإنساني التقني** | قد تؤدي خسارة ما يصل إلى 100% من بعض قدرات إزالة المخاطر إلى إضعاف الاستجابة للتهديدات الإنسانية، وزيادة مخاطر السلامة على السكان، بما يقوّض جهود الحماية ويحدّ من فرص التعافي. |

[24] Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), UNITED NATIONS, 17/12/2025, at https://goo.su/rlAeFEw&53 International NGOs warn Israel's recent registration measures will impede critical humanitarian action.

## ثالثا: التأثيرات المحتملة على المنظمات المحلية الفلسطينية

المعطيات الميدانية والتقارير الدولية تؤكد أن القيود الإسرائيلية على إدخال المواد وحركة الطواقم الإنسانية وإدارة المعابر في قطاع غزة تُستخدم كأداة سياسية، وليست مجرد نتيجة للحرب أو اعتبارات تقنية، وتشمل هذه القيود المواد المصنّفة كمزدوجة الاستخدام، وتعطيل دخول المعدات الطبية ومواد البنية التحتية والاتصالات والطاقة، ورفض عشرات الطلبات لإدخال مساعدات منقذة للحياة حتى في ظل حالة طوارئ إنسانية غير مسبوقة[25].

وقد يكون للقيود التي تؤثر على بيئة عمل المنظمات الإنسانية الدولية آثار ثانوية كبيرة على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الوطنية وأنظمة الاستجابة الإنسانية المحلية. ونظرًا لدرجة الترابط العالية داخل النظام الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الاضطرابات التي تؤثر على الجهات الفاعلة الدولية قد تقوض أيضًا استدامة المنظمات الفلسطينية وقدرتها المؤسسية وفعاليتها التشغيلية.

تتجلى هذه الآثار بشكل خاص في غزة، حيث تواصل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، بينما تتحمل مسؤوليات جسيمة في الاستجابة المباشرة. ولذلك، فإن ضعف الشراكات العملياتية الدولية قد يؤثر ليس فقط على توافر التمويل، بل أيضاً على أنظمة الشراء، وتنسيق الوصول، والدعم الفني، وترتيبات التوظيف، وآليات التنسيق الإنساني الأوسع نطاقاً.

وفيما يلي ابزر هذه التداعيات:

### 1. تداعيات تمويلية

- **إضعاف فرص التمويل والاستمرارية:** بما يهدد قدرة المنظمات المحلية الفلسطينية، بوصفها أول مستجيب للأزمة الإنسانية في غزة، على مواصلة التدخلات وتلبية الاحتياجات المتزايدة[26].
- **تهميش دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية:** يؤدي الاعتماد المتزايد على الجهات الدولية أو قنوات تنفيذ بديلة إلى تقليص دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وإضعاف مشاركتها الفعلية في تصميم وتنفيذ البرامج، مما يحد من فاعلية الاستجابة القائمة على السياق المحلي[27].
- **فقدان الخبرة المحلية المتراكمة:** يساهم تراجع إشراك الكوادر المحلية في فقدان الخبرات التراكمية التي طورتها المؤسسات الوطنية عبر سنوات طويلة من العمل الميداني، وهو ما ينعكس سلبًا على جودة التدخلات واستدامتها[28].
- **تقليص قدرة المؤسسات الوطنية على الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا:** يؤدي ضعف تمكين الشركاء المحليين إلى تراجع قدرتهم على الوصول المباشر والفعال إلى الفئات الهشة، خاصة في المناطق المهمشة أو صعبة الوصول، مما يحد من شمولية التدخلات الإنسانية والتنموية[29].
- **تراجع الدعم الفني وبناء القدرات:** قد تؤدي هذه القيود إلى انخفاض في حجم البرامج الموجهة لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية، بما يشمل التدريب، وتطوير النظم الإدارية، وتحسين آليات التخطيط والمتابعة، الأمر الذي يضعف الأداء المؤسسي على المدى المتوسط والبعيد[30].

---

25 أمان يناقش قيود الاحتلال الإسرائيلي على المؤسسات الدولية وأثرها في تقليص الفضاء المدني في قطاع غزة، مرجع سابق.
26 مقابلة: إياد الكرنز، مدير جمعية نجوم الأمل لتأهيل المعاقين، غزة فلسطين، (8 أبريل 2026).
27 مقابلة: باسم أبو جراي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة فلسطين (19 أبريل 2026).
28 مقابلة: ريم فرينه، المدير التنفيذي لجمعية عايشة للمرأة والطفل، غزة فلسطين، (14 أبريل 2026)
29 مقابلة: سعد زيادة، المدير التنفيذي لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي، غزة فلسطين (14 أبريل 2026).
30 مقابلة: إياد الكرنز، مدير جمعية نجوم الأمل لتأهيل المعاقين، غزة فلسطين، (8 أبريل 2026).

- **انعكاسات على الحوكمة والاستدامة المؤسسية:** يؤدي إضعاف الشريك المحلي إلى إضعاف نظم الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات الوطنية، ويقلل من قدرتها على الاستدامة المالية والإدارية، مما يخلق فجوة في الاستمرارية ويزيد من الاعتماد الخارجي[31].

### 2. تعطيل الاستجابة الإنسانية

- **توقف أو تراجع تقديم الخدمات الأساسية (الإغاثة، الصحة، الغذاء):** يؤدي ضعف التمويل أو القيود التشغيلية إلى تعطيل أو تقليص حجم الخدمات الإنسانية المقدمة، بما يشمل برامج الإغاثة العاجلة، والخدمات الصحية الأولية، وتوفير المساعدات الغذائية. وينتج عن ذلك فجوات واضحة في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المتضررة، خاصة في حالات الطوارئ الممتدة[32].
- **إضعاف قدرة المجتمع على التعامل مع الأزمات الطارئة:** يساهم تراجع فعالية الاستجابة الإنسانية في تقليل قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتكيف مع الأزمات المتكررة، مما يزيد من حدة التأثيرات السلبية ويضعف آليات المواجهة الذاتية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات المحلية[33].
- **زيادة الاعتماد على المنظمات الدولية بشكل أكبر:** في ظل ضعف القدرات المحلية، يتزايد الاعتماد على المنظمات الدولية والجهات المانحة لتقديم الخدمات الأساسية، مما قد يؤدي إلى خلق حالة من الاعتمادية (Dependency) ويحد من استدامة الحلول المحلية وبناء القدرات الوطنية على المدى الطويل.

### 3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية

- **فقدان فرص العمل المرتبطة بالقطاع الأهلي:** يؤدي تراجع نشاط المؤسسات الأهلية والإنسانية إلى فقدان عدد كبير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بما يشمل الوظائف الإدارية والميدانية واللوجستية، مما ينعكس سلبًا على مستويات الدخل ويزيد من معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين الجدد[34].
- **تراجع المشاريع التنموية المحلية:** يساهم ضعف التمويل أو تقليص التدخلات التنموية في انخفاض عدد وحجم المشاريع المحلية، بما في ذلك مشاريع التمكين الاقتصادي والبنية التحتية المجتمعية، الأمر الذي يحد من فرص النمو المحلي ويؤثر على استدامة التنمية في المناطق المستهدفة[35].
- **تراجع الانتقال لمرحلة التعافي:** تقليص دور المنظمات الدولية غير الحكومية في غزة، يمكن يؤثر على فرص الانتقال السلس والسريع لمرحلة التعافي التي تتطلب تضافر كل الجهود عبر توفر عدة شراكات دولية ومحلية للنهوض بالبنية التحتية والقطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والصرف الصحي والإغاثة[36].
- **زيادة معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية:** ينتج عن تراجع فرص العمل والمشاريع التنموية ارتفاع في معدلات الفقر، مع توسع رقعة الفئات الهشة التي تعتمد على المساعدات الإنسانية، مما يعمّق الفجوة الاجتماعية ويزيد من مستويات عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[37].

31 مقابلة: مقابلة: رائد حلس، استشاري وخبير اقتصادي، غزة فلسطين، (16 أبريل 2026).
32 مقابلة: د. بسام زقوت، المدير التنفيذي لجمعية الإغاثة الطبية في غزة، غزة فلسطين، (15 أبريل 2026).
33 مقابلة: سعد زيادة، المدير التنفيذي لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي، غزة فلسطين (14 أبريل 2026).
34 مقابلة: رائد حلس، استشاري وخبير اقتصادي، غزة فلسطين، (16 أبريل 2026).
35 مقابلة: باسم أبو جراي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة فلسطين (19 أبريل 2026).
36 مقابلة: رائد حلس، استشاري وخبير اقتصادي، غزة فلسطين، (16 أبريل 2026).
37 مقابلة: نورا زقوت، استشارية في قضايا الدعم النفسي والطفل، 10 أبريل 2026.

### 4. اختلال التوازن في منظومة العمل الإنساني

- **تركّز العمل بيد المنظمات الدولية فقط:** يؤدي ازدياد الاعتماد على المنظمات الدولية في تنفيذ التدخلات الإنسانية إلى إضعاف دور الفاعلين المحليين، مما يخلق اختلالًا في منظومة العمل الإنساني ويحد من مبدأ الشراكة المتكافئة، ويقلل من فاعلية الاستجابة القائمة على المعرفة المحلية[38].
- **ضعف الاستدامة في البرامج المنفذة:** غالبًا ما ترتبط التدخلات الدولية بتمويلات قصيرة ومتوسطة الأجل، ما ينعكس على ضعف استمرارية البرامج التنموية والإنسانية، ويحد من بناء حلول طويلة الأمد قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتجددة.
- **زيادة تحديات العمل الإنساني:** يُسهم الوجود الدولي في تسليط الضوء على تفاقم الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة، كما يضفي على العمل الإنساني بُعدًا دوليًا يعزز من آليات الحماية، ويرفع مستوى المتابعة والرقابة على التدخلات، بما يسهم في زيادة الاهتمام الدولي بالقضية الإنسانية[39]. وفي المقابل، يؤدي هذا الغياب إلى زيادة التحديات التشغيلية أمام العمل الإنساني، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة، وتقييد عمليات التنسيق الميداني، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالتنفيذ، الأمر الذي ينعكس سلبًا على فعالية الاستجابة الإنسانية ويحد من استدامتها[40].
- **خلق منظمات دولية جديدة:** قد يساهم هذا التوجه في بروز منظمات دولية غير حكومية تعمل ضمن أطر أو مقاربات منسجمة مع الرؤية الإسرائيلية، بما قد يُوظَّف في إعادة تشكيل الواقعين الأمني والإنساني في قطاع غزة، وإعادة هندسة آليات التدخل الإنساني بما يخدم اعتبارات سياسية وأمنية معينة[41].

### 5. تراجع الثقة المجتمعية

- **ضعف العلاقة بين المواطن والمؤسسات المحلية:** يساهم تراجع دور المؤسسات المحلية في تنفيذ البرامج والخدمات في ضعف الروابط بين المواطنين وهذه المؤسسات، مما يقلل من مستوى الثقة المتبادلة ويؤثر على شرعية العمل المؤسسي[42].
- **تقليل فرص المشاركة المجتمعية:** يؤدي ضعف إشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ إلى تقليص فرص المشاركة الفاعلة، مما يحد من الإحساس بالملكية المجتمعية للتدخلات التنموية والإنسانية.
- **تآكل رأس المال الاجتماعي:** ينتج عن تراجع الثقة وضعف المشاركة تآكل تدريجي في رأس المال الاجتماعي، بما يشمل شبكات التعاون والتكافل الاجتماعي، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة المجتمع على الصمود والتكيف مع الأزمات[43].

## رابعًا: التأثيرات على المجتمعات المحلية الفلسطينية

قد يؤدي تراجع دور المؤسسات الدولية الإنسانية والتنموية أو تقييد عملها، إلى انعكاسات مباشرة وعميقة على المجتمعات الفلسطينية، خاصة في سياق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة. ويؤدي ذلك إلى تفاقم التحديات

38 مقابلة: ريم فرينه، المدير التنفيذي لجمعية عايشة للمرأة والطفل، غزة فلسطين، (14 أبريل 2026)
39 مقابلة: باسم أبو جراي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة فلسطين (19 أبريل 2026).
40 مقابلة: حسين مرتجي، المدير التنفيذي لمجموعة غزة للثقافة والتنمية، غزة فلسطين (9- أبريل 2026).
41 المرجع السابق
42 مقابلة: إياد الكرنز، مدير جمعية نجوم الأمل لتأهيل المعاقين، غزة فلسطين، (8 أبريل 2026)
43 مقابلة: رائد حلس، استشاري وخبير اقتصادي، غزة فلسطين، (16 أبريل 2026).

القائمة، وإضعاف قدرة المجتمع على الصمود، نتيجة تراجع الخدمات الأساسية وتقلص حجم التدخلات الإنسانية والتنموية، بما يحدّ من فعالية الاستجابة للاحتياجات المتزايدة. ومن أبرز هذه التداعيات:

- تراجع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة في مجالات الإغاثة، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، بنسبة قد تصل إلى 80%، مما يؤدي إلى فجوات حادة في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر هشاشة، ويؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة واستمرارية الخدمات الحيوية[44].
- توقف أو تقليص البرامج التنموية والمشاريع المجتمعية بنسبة قد تصل إلى 70%، وهو ما ينعكس سلبًا على جهود التنمية المحلية، ويحد من فرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر على استدامة التدخلات طويلة الأمد[45].
- ضعف الاستجابة للاحتياجات الطارئة، خاصة في مناطق الأزمات، نتيجة محدودية الموارد التشغيلية واللوجستية، مما يقلل من سرعة وفعالية التدخلات الإنسانية في أوقات الطوارئ ويزيد من حدة الأثر الإنساني[46].
- زيادة الاعتماد على المساعدات المحدودة وغير المستدامة، وهو ما يعزز حالة الاعتمادية (Dependency) ويضعف قدرات المجتمعات المحلية على الصمود الذاتي والتعافي التدريجي من الأزمات[47].

## خامسًا تحليل المخاطر والسيناريوهات

### أولا: المخاطر الرئيسية

**A. المخاطر القانونية:**

تتمثل في التغيرات التشريعية أو القيود التنظيمية التي قد تؤثر على عمل المؤسسات، بما في ذلك صعوبة الامتثال للمتطلبات القانونية أو تعقيد إجراءات الترخيص والمساءلة[48].

**B. المخاطر التمويلية:**

تتجلى في تراجع أو انقطاع التمويل من المانحين، أو عدم استقراره، مما ينعكس على استمرارية البرامج والمشاريع، ويؤدي إلى تقليص حجم التدخلات أو توقفها[49].

**C. المخاطر المؤسسية:**

تشمل ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية لبعض المؤسسات، وتداخل الأدوار، وغياب التنسيق الفعّال بين الجهات الفاعلة، مما يؤثر على كفاءة الاستجابة وجودة الخدمات.

### ثانيًا: السيناريوهات المحتملة وتأثيراتها

أ. **سيناريو تفاقم الأوضاع:** يمثل سيناريو تفاقم الأوضاع المسار السلبي المحتمل في ظل استمرار تراجع التمويل والخدمات الإنسانية، حيث يؤدي ذلك إلى تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدهور مستوى الخدمات الأساسية. ويرتبط هذا السيناريو بمجموعة من المخاطر المتوقعة، تشمل اتساع الفجوات الاقتصادية، وتراجع التماسك الاجتماعي، وتفاقم الأوضاع الإنسانية للفئات الأكثر هشاشة، إلى

44 مقابلة: إياد الكرنز، مدير جمعية نجوم الأمل لتأهيل المعاقين، غزة فلسطين، (8 أبريل 2026)
45 مقابلة: رائد حلس، استشاري وخبير اقتصادي، غزة فلسطين، 16 أبريل 2026.
46 مقابلة: سعد زيادة، المدير التنفيذي لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي، غزة فلسطين (14 أبريل 2026).
47 مقابلة: باسم أبو جراي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة فلسطين (19 أبريل 2026).
48 مقابلة: محمد التلباني، بحث قانوني، وناشط في قضايا حقوق الإنسان، غزة فلسطين، (14 أبريل 2026)
49 مقابلة: رائد حلس، استشاري وخبير اقتصادي، غزة فلسطين، (16 أبريل 2026).

جانب ضعف قدرة المنظمات المحلية على الاستمرار، مما قد ينعكس في زيادة حالة عدم الاستقرار وتعميق الأزمة الإنسانية بشكل عام.

ب. **سيناريو الاستقرار النسبي:** يمثل سيناريو الاستقرار النسبي حالة استمرار الوضع القائم دون تحسن أو تدهور ملحوظ، حيث تبقى التدخلات الإنسانية محدودة وغير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ويرتبط هذا السيناريو بجملة من المخاطر، أبرزها استمرار الفجوات في تقديم الخدمات الأساسية، وتآكل تدريجي في قدرة المؤسسات المحلية على الاستجابة، إضافة إلى ترسيخ حالة الاعتماد على المساعدات دون تحقيق تحسن فعلي في الأوضاع المعيشية، مما يحدّ من فرص التعافي ويُبقي مستويات الهشاشة مرتفعة.

ج. **سيناريو التحسن التدريجي:** يمثل سيناريو التحسن التدريجي مساراً إيجابياً يقوم على تحسن نسبي في بيئة التمويل وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الفاعلين، مما ينعكس على استقرار تقديم الخدمات الأساسية وتحسين جودتها. ويسهم هذا السيناريو في تقليص الفجوات الإنسانية تدريجياً وتعزيز قدرة المنظمات المحلية على الاستجابة، بما يدعم صمود الفئات المتضررة. ومع ذلك، يظل هذا المسار مرتبطاً بتحديات محتملة، مثل استدامة التمويل وضمان فعالية التنسيق، ما يتطلب جهوداً مستمرة للحفاظ على هذا التحسن وتطويره.

## سادسا: التوصيات وخطة العمل

### أولاً: التوصيات

**1. للمانحين (Donors):**

- الحفاظ على حيادية العمل الإنساني، مع ضمان الفصل بين المساعدات الإنسانية والاعتبارات السياسية المرتبطة بالحصار.
- تعزيز الشراكة مع المؤسسات المحلية الفلسطينية، باعتبارها شريكاً استراتيجياً في التخطيط والتنفيذ.
- ضمان استدامة التمويل على المدى الطويل، بما يضمن استمرارية التدخلات الإنسانية والتنموية.
- توجيه الدعم نحو القطاعات الأكثر هشاشة، وفقاً لأولويات الاحتياج الفعلي على الأرض.
- اعتماد آليات تمويل مرنة، تتيح الاستجابة السريعة للتغيرات الميدانية والطارئة.
- تعزيز كفاءة توزيع الموارد، بما يحقق العدالة ويرفع من أثر التدخلات الإنسانية.
- دعم البرامج التنموية المستدامة إلى جانب التدخلات الطارئة، بما يسهم في تعزيز الصمود المجتمعي.

**2. للمنظمات الدولية (INGOs)**

- تعزيز المساءلة الدولية وتفعيل الآليات الأممية، بما يضمن حماية المبادئ الإنسانية ومنع تسييس المساعدات.
- تكثيف المناصرة الدولية والضغط الدبلوماسي، لمواجهة القيود المفروضة على العمل الإنساني وضمان احترام القانون الدولي.
- تعزيز الشراكات مع الوكالات الأممية والمنظمات المحلية، بما يحقق تكامل الأدوار ويرفع كفاءة الاستجابة.
- التحول نحو نموذج الشراكة والتمكين المحلي، عبر دعم بناء القدرات والحد من الاعتماد على التنفيذ المباشر.
- تصميم تدخلات قائمة على تقييمات ميدانية دقيقة، لضمان الاستجابة الفعالة للاحتياجات.
- تعزيز الرصد والتوثيق، بما يدعم المساءلة ويحمي استمرارية العمل الإنساني.

**3. للمنظمات الأهلية الفلسطينية**

- تعزيز الحوكمة وبناء القدرات المؤسسية، بما يشمل تحسين الإدارة الداخلية، وتطوير أنظمة المتابعة والتقييم، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمستفيدين، وفق معايير واضحة تحمي الخصوصية وتدعم كفاءة الاستهداف.
- توطين الخدمات وتوسيع الشراكات المحلية، مع تنويع مصادر التمويل لضمان الاستدامة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال إعادة تفعيل العمل التطوعي وتقليل الاعتماد على التمويل الدولي.

## ثانيًا: الإجراءات قصيرة وطويلة المدى لتعزيز الصمود والاستدامة

**1. الإجراءات قصيرة المدى**

**أ. على مستوى الحوكمة**

- تعزيز الحوكمة المرنة، عبر اعتماد هياكل تنظيمية قادرة على التكيّف السريع مع الأزمات واتخاذ قرارات فورية.
- تطوير آليات التنسيق المؤسسي، بين المنظمات المحلية والدولية لضمان تكامل الأدوار وتقليل الازدواجية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال أنظمة واضحة لإدارة الموارد وتبادل المعلومات.
- إدارة المخاطر والأزمات، عبر وضع خطط طوارئ وسيناريوهات استجابة بديلة لضمان استمرارية العمل.
- تمكين القيادة المحلية، من خلال إشراك الفاعلين المحليين في صنع القرار وتعزيز دورهم في توجيه الاستجابة.

**ب. على مستوى التمويل**

- تنويع مصادر التمويل، لتقليل الاعتماد على جهة واحدة وضمان الاستدامة.
- إنشاء صناديق طوارئ مرنة، تتيح الاستجابة السريعة للاحتياجات العاجلة.
- تعزيز التمويل المباشر للمنظمات المحلية، بما يدعم استمرارية تدخلاتها ويعزز كفاءتها.
- اعتماد آليات تمويل مرنة، تسمح بإعادة توجيه الموارد وفق الأولويات المتغيرة.
- تعزيز الشراكات التمويلية، مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية لدعم الاستجابة طويلة وقصيرة الأمد.

**2. الإجراءات طويلة المدى**

- تعزيز وبناء القدرات المؤسسية للجهات المحلية، بما يمكنها من قيادة العمل الإنساني بكفاءة واستدامة.
- تطوير الشراكات الاستراتيجية بين مختلف الفاعلين، لضمان تكامل التدخلات وتوحيد الجهود.
- تحسين آليات التنسيق والتخطيط المشترك، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحدّ من الازدواجية.
- توطين العمل الإنساني في السياق الفلسطيني، عبر تمكين المؤسسات المحلية من أدوار القيادة والتنفيذ.
- تطوير حلول تمويلية مستدامة، تضمن استمرارية البرامج وتقليل الاعتماد على التمويل الطارئ.
- التحول نحو نهج تنموي مستدام، يركز على تعزيز الصمود المجتمعي والحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

## الخلاصة

تشير نتائج هذه الورقة إلى أن تزايد القيود التشغيلية والإدارية المفروضة على المنظمات الإنسانية قد يزيد من الضغط على نظام إنساني هش أصلًا في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن انخفاض القدرة على التنبؤ بالعمل، واضطرابات الوصول الإنساني، وعدم اليقين المحيط بعمليات التسجيل والتصريح، كلها عوامل قد تُضعف استمرارية وفعالية المساعدات الإنسانية عبر قطاعات متعددة.

وبناءً على ذلك، تؤكد الورقة ضرورة إعادة بناء نموذج أكثر توازنًا للتعاون بين الفاعلين الدوليين والمحليين، يقوم على شراكة حقيقية وتمكين مؤسسي، بدلًا من الاستبدال أو التهميش. كما تشدد على أهمية ضمان استدامة التمويل، وتعزيز قدرات المنظمات المحلية، وتوسيع اعتماد نماذج التنفيذ عبر الشركاء المحليين، إلى جانب تكثيف جهود المناصرة الدولية لحماية العمل الإنساني وضمان الوصول إلى المساعدات.

وبشكل عام، يمكن لهذه التدابير أن تسهم في تعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية، وتحسين جودة الخدمات، ودعم صمود المجتمعات في مواجهة التحديات المتصاعدة.